الخطــاب الاعلامي لصحيفة (El Watan) تجاه القضايا الاجتماعية
دراسة في تحليل الخطاب

د–عبدالرحمن ذياب عبدالله

كلية الاتصال والاعلام – جامعة العين للعلوم والتكنلوجيا

د– الطاهر بصيـــص، أستاذ محاضر

قسم علوم الإعلام – كلية علوم الإعلام والاتصال– جامعة الجزائر ٣

الملخص

إن الخطاب الصحفي يعد المجال الخصب الذي بفضله تتفاعل فيه معظم شرائح المجتمع بكل منطلقا تها الفكرية والثقافية والاجتماعية واختلاف الأوساط بين البنى الحيوية للدولة؛ الأمر الذي جعله الرابط بين الفئات وشرائح المجتمع زيادة في دور الخطاب حيث يضطلع بفعل حيوي في إرساء ثقافة النقاش حول القضايا الجدلية التي أتاحت مساحة في اختلاف الرؤى والتصورات المتباينة في كيفية صياغته وما يحمله من مفردات لتشخيص هذه القضايا حيث لا يخلو إي نظام من الأنظمة في المجتمعات من بروز قضايا تعكس اهتمام الجماهير؛ الأمر الذي ينعكس بالضرورة في الخطاب ضمن الصحافة خاصة بعد الإصلاحات على مستوى المنظومة الاجتماعية و السياسية فضلاً عن مناخ وسيرورة إتاحة الحريات التي وفرت إلى حد ما هامش من الحرية بإمكان الكتُاب الإعلاميين إفراز أطروحات وأفكار أوجدت بدورها رؤى واختلافات في فحوى الخطاب الصحفي.

الكلمات المفتاحية: الخطــاب الاعلامي، صحيفة El Watan، القضايا الاجتماعية، الجزائر ، تحليل الخطاب.

The Media Discourse of the Newspaper (El Watan) Towards Social Issues Study in Discourse Analysis

Dr. Abdulrahman Diab Abdullah - Faculty of Communication and Information - Al Ain University for Science and Technology

Dr. Tahir Basses

Lecturer at Department of Information Sciences - Faculty of Information Sciences and Communication - University of Algeria 3

Abstract

Journalistic discourse is a fertile through which most of the segments of the society interact in all their platforms: intellectual, cultural, social, and various settings between the vital structures of the state; which makes it the link between the groups and segments of the society.

The role of discourse, moreover, engages in a vital way by establishing a culture of debate on controversial issues that provided a space in the different visions and differing perceptions on how to formulate the discourse and the magnitude of vocabulary for the diagnosis of these issues. Since there is no system of any community empty of the emergence of issues reflecting the public interest which is necessarily is reflected in the context discourse of press especially after promises that call package of reforms at the level of the political system in addition to the atmosphere and the process of providing. Such atmosphere has provided a kind of margin of freedom for the media men by which the can produce opinions and ideas. Those opinions and ideas in turn have created insights and differences in the content of press discourse.

Keywords: The Media Discourse, Newspaper (El Watan), Discourse Analysis

مقدمة

يسعى هذا البحث في التعرف على المرتكزات الرئيسة التي ينطلق منها الخطاب الصحفي لصحيفة El Watan في سياق وجود مناخ جدلي بين الخطاب الصحفي الجزائري إزاء القضايا الاجتماعية وتصورات الخطاب المنتج من طرف الكُتاب الإعلاميين في الصحيفة، والاختلافات ووجهات النظر ضمن الأطر التي تحكمه كل على وفق رؤيته ومنهجه الفكري وبيئته الحضارية ، الاجتماعية. في ضوء ما سبق تنهض الدراسة برصد وتحليل وتفسير ومناقشة الخطاب الصحفي للكُتاب الإعلاميين الجزائريين من خلال تناولهم للقضايا الاجتماعية في الجزائر من واقع توظيف أداة تحليل الخطاب الذي يكشف عن المحتوى الكامن للرسالة الإعلامية، حيث يساعد في التشخيص والفهم والتعمق أكثر للخطاب، إذ يتناسب مع طبيعة السياق الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، حيث أن الخطاب لا يكون بمعزل عن السياقات السالفة الذكر، لأن المعاني والقيم والأفكار والآراء التي يتضمنها الخطاب هي في أساسها موروثات اجتماعية وثقافية.

مشكلة البحث

ان المقصود بتحديد مشكلة البحث هو تضييق حدود الموضوع بحيث يكون مقتصرا على مايريد الباحث تناولة،وليس على مايوحي بة العنوان من موضوعات لايريد الباحث تناولها.فالسمة الرئيسة التي تميز البحوث العلمية كونها تنطوي على مشكلة محددة تحتاج لمن يتصدى لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المتعددة.

وتتلخص مشكلة البحث في وجود اهتمام عالٍ من قبل صحيفة El Watan للوضع الجزائري في ظل الاوضاع المستحدثة والتطورات التي استقطبت اهتمام الصحافة على مختلف منطلقاتها ، وتوجهاتها،وتعد صحيفة El Watan احدى الصحف التي اولت اهتماما بالاوضاع في الجزائر لتعكس واقع هذه الاوضاع وتطوراتها. وانطلاقا من اعتماد الباحث على أدوات التحليل الكيفي في التحليل يسعى للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما أبرز القضايا و الأطروحات التي طرحها الكُتاب الإعلاميون الجزائريون في الخطاب الصحفي لصحيفة El Watan؟

٢. ما الحجج والبراهين التي استند إليها الكُتاب الإعلاميون في تدعيم أطروحاتهم للقضايا الواردة في الخطاب الصحفي لصحيفة El Watan ؟

هدف البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق عدد من الاهداف وهي:

١. التعرف على أبرز القضايا و الأطروحات التي طرحها الكُتاب الإعلاميون الجزائريون في الخطاب الصحفي لصحيفة El Watan؟

٢. تشخيص ابرز الحجج والبراهين التي استند إليها الكُتاب الإعلاميون في تدعيم أطروحاتهم للقضايا الواردة في الخطاب الصحفي لصحيفة El Watan ؟

حدود البحث ومجالاته

ذلك قام الباحثان برصد وتحليل الخطاب الصحفي الجزائري في تناوله للقضايا الوطنية واتخذ البحث مجالين اساسين هما:

- **المجال الزماني للبحث:** اذ اختار الباحثان المحددة الزمنية من بداية شهر مارس ٢٠١٣ إلى غاية نهاية شهر جويلية ٢٠١٣، وقد تم توظيف أداة تحليل الخطاب بآلياته مسارات البرهنة.
- **المجال الجغرافي:** ويتجسد في الخطاب لكتاب الراي في لصحيفة El Watan.

منهج البحث

المنهج هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقية في العلوم بوساطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عمليات الوصول الى نتيجة معلومة. ويعد هذا البحث من البحوث الوصفية الذي يستخدم المنهج الوصفي لدراسة الصحيفة ،وتم اعتماد طريقة تحليل المضمون وهي من اساليب هذا المنهج والتي يركز عليها علماء وخبراء الاتصال والاعلام لاتباعها في الدراسات والبحوث الاعلامية وصولا الى اهداف الرسائل الاتصالية وفق مايرجوه القائم بالاتصال.وفي السياق نفسه يرى صالح بن بوزة أن منهج المسح يسعى إلى تسجيل وتحليل مختلف معطيات الظاهرة الإعلامية

المدروسة. وفي السياق نفسه يعرفه احمد بن مرسلي:» أن منهج المسح يساعدنا على تصوير الظاهرة في وجودها الطبيعي ووصف التطور داخلها ... وهذا باستخدام العديد من الأدوات البحثية التي تمكننا من جمع البيانات والحقائق ...» بل يهدف كذلك إلى التحليل والكشف عن جميع الجوانب المحيطة. وذلك بمسح الخطاب الصحفي المتصل بالبحث والتشخيص بغرض استكشاف الأبعاد التي ركّز عليها الكتّاب في معالجتهم للقضايا الاجتماعية وذلك من أجل رصد الخطاب وتحليله وتفسيره ومناقشته. حيث قام الباحث بإجراء مسح كامل لمادة الرأي المتمثلة في التعليق الصحفي في الصحيفة.

عينة البحث

تم تحديد عينة البحث والتي شملت (؟) أشهر ابتداءاً من ١مارس / اذار ذي العدد ٠٠٠٠ الصادر في ١-٣-٢٠١٣ الى ٣١ جولية ذي العدد ٤٩٨٩ الصادر في ٣١-١٢-٢٠١٤، واعتمد الباحثان اسلوب الحصر الشامل لتحليل موضوعات الصفحة الاولى وقد بلغت الاعداد الخاضعة للتحليل ١٦٧ عدد.

للإشارة يستعين الباحثان بأداة تحليل الخطاب بوصفها آلية أساسية للتحليل الكيفي وتمثل آلية تحليل الخطاب أحد الأساليب الكيفية التي شاع استخدامه في الدراسات الأكاديمية في حقلي الإعلام والعلوم السياسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحليل الخطاب لا يهتم كثيرا بحجم العينة، حيث يتركز اهتمامه على الطريقة التي تستخدم بها العينة للتعبير عن أطر ومعان معينة ولا يهتم بعدد الأفراد الذين يستخدمونها ويمكن أن يظهر التنوع الكبير في الأطروحات ونماذج التعبير من عدد صغير من الكُتاب...فإن اختيار عينة كبيرة يمكن أن يجعل وظيفة تحليل الخطاب صعبة، في الوقت الذي لا يضيف فيه شيئاً إلى نتائج التحليل... . ويقول محمد شومان في هذا الشأن: «إن الحقيقة الثابتة في مجال بحوث تحليل الخطاب هي أن عدم الاتفاق على مفهوم الخطاب واستخداماته لم تمنع من انتشار بحوث تحليل الخطاب وتناوله لموضوعات ومجالات متعددة، من بينها تحليل الخطاب الإعلامي الذي يعد تطورا مهما لمجال التحليل الكيفي للرسائل الإعلامية وشروط إنتاجها وتداولها وتأثيرها في الجمهور فضلا عن تفاعلاتها مع الظروف التاريخية والمجتمعية»

نظراً لطبيعة الدراسة التي تعتمد على الرصد الدقيق والشامل لخطابات الكتُاب بشأن القضايا المطروحة وبهدف تحليلها وتفسيرها وما يتماشى و الهدف الرئيس للدراسة ارتئ الباحث أن يعتمد على آليات تحليل الخطاب كأدوات ملائمة في هذا الإطار.

وفي هذا السياق يقول راسم محمد الجمال وخيرت عوض عياد: «حيث لا يوجد أسلوب محدد لتحليل الخطاب، ولهذا يسترشد الباحثون بالأساليب التي استخدمت في الدراسات السابقة لاختيار الأنسب منها لموضوع البحث». إذ تعد آليات تحليل الخطاب أحد الأساليب التحليل الكيفي فمن خلال الرجوع إلى البحوث في المكتبات العربية سواء على مستوى مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه أو حتى البحوث المنشورة في المجلات الأكاديمية المتخصصة والمحكمة حيث لاحظ الباحث أن هناك تزايداً ملحوظاً في الاهتمام باستخدام آليات تحليل الخطاب. ومن وجهة نظر الباحث أن الاهتمام الكبير باستخدام هذه الآليات كان نتيجة الابتعاد أو تفادي نقاط الضعف وخاصة في أساليب التحليل الكمي حيث

نجد أداة تحليل المضمون الذي أصبح من وجهة نظر بعض الأساتذة يفتقد للقوة في تقديم النتائج بصفته يكشف على المحتوى الظاهر للرسالة الإعلامية الأمر الذي يجعل استنطاق الرسالة أمر صعب للغاية.

وفي هذا الصدد:» على أن سيادة وهيمنة مناهج وأدوات التحليل الكمي لم تمنع ظهور كثير من الانتقادات، التي انصبت على شكلية وعدم موضوعية فئات تحليل المضمون الكمي... حيث تنزع إلى تفتيت النص وتحويله إلى مجرد أرقام وبيانات إحصائية لا تكشف عن معنى النص أو المعاني التي يحملها، فالتحليل الكمي عكس التحليل الكيفي يهمل سياق وعلاقات القوة داخله، ومنظور الفاعل، فضلا عن عدم الاكتراث بالمعاني الضمنية أو غير الظاهرة في النص».

من هنا بدأت تظهر– على استحياء– محاولات لاستخدام مناهج وأدوات للتحليل الكيفي في دراسة النصوص الإعلامية وقد اتسمت في البداية بالتردد والخلط وعدم الوضوح أو التكامل المنهجي والإجرائي، لكنها شكلت نوعاً من المواجهة والتحدي للتقاليد السائدة في مجال الدراسات الإعلامية»

يحاول تحليل الخطاب التعرف على كيف تم إنتاج هذا الواقع الاجتماعي، مقارنة بالأساليب الكيفية الأخرى حيث تعمل على فهم أو تفسير الواقع الاجتماعي القائم، و تعد هذه السمة المميزة أهم مساهمة من جانب تحليل الخطاب، حيث يفحص كيف تقوم اللغة ببناء الظواهر وليس كيف تقوم اللغة بعكسها وإظهارها...من هذا المنطلق يتميز تحليل الخطاب بالتزامه بنظرة تفسيرية اجتماعية أخذا بنظر الاعتبار محاولته استكشاف العلاقات بين النص والخطاب والسياق. ورغم اختلاف النصوص في درجة مزجها للنص والسياق، يفترض تحليل الخطاب أنه يستحيل فصل الخطاب من سياقه الأوسع نطاقاً، إذ يستخدم تحليل الخطاب تقنيات مختلفة لتحليل النصوص من أجل اكتشاف أدلة تشير إلى الخطابات التي تنبع منها.

سيعتمد الباحث في إطار تحليل الخطاب على الآليات الآتية:

الأطروحة: فشروط كونها أطروحة أن يكون لها دور رئيس في بناء المنطق الداخلي للنص وتناميه باتجاه تحقيق أهدافه بغض النظر عن كونها وردت في جملة أو فقرة أو يصاحبها برهان أو عدة براهين وقد تكون بمعزل عن البراهين والحجج حيث لا يشترط أن تصاحب كل أطروحة برهان.() في النهاية هي تجسيد لفكرة ما ترتبط بسياق وأهداف النص أو تخرج عنه.

ينحصر مفهوم الخطاب الصحفي في هده الورقة البحثية في كونه مجموعة النصوص الصحفية المتضمنة داخل مادة الرأي في التعليق الصحفي وهو ما يتم بناء على ما يتمتع به من آليات كمسارات البرهنة.

أ– مسارات البرهنة: دراسة الطرائق التي يلجأ إليها الكاتب الإعلامي للتدليل على صحة أفكاره، وتضم الحجج والبراهين التي يستند ويدعم بها أطروحاته بشأن القضية المطروحة وذلك لتقريب الصورة إلى ذهن المتلقي للرسالة الإعلامية الأمر الذي يؤدى إلى الكشف على نمط الخطاب والتوجه الذي يتبناه منتجو الخطاب في الصحيفة تجاه القضايا المطروحة عن طريق الحصر الشامل لمادة الرأي المتمثلة في التعليق الصحفي.

«يعد تحليل مسار البرهنة أحد الأساليب لإثبات المقولات. والأفكار الواضحة والصريحة في الخطاب ويتميز هذا الأسلوب بالمحافظة على بناء النص.»

ويتميز هدا الأسلوب بمحافظته على بناء النص واكتفاء الباحث بالتعامل مع وحدتين أساسيتين:

المقولات: التي تشير إلى الفكرة العامة التي ينطلق منها منتج الخطاب.

الحجج والبراهين: التي تؤكد هذه المقولات أو تنفيها تؤيدها أو تعارضها تدعمها أو تقلل من قيمتها وعادة ما تكون الحجج أو البراهين هي استشهاد من منتج الخطاب الكاتب بالوقائع التاريخية...لخ

فالحجة تحتمل الخطأ والصواب أما البرهان فهو صحيح فالغرض منهما هو الدليل الذي يستشهد به الكاتب الإعلامي أو المتحدث للتدليل على صدق ما يقوله لإقناع المتلقي للرسالة الإعلامية والتأثير فيه ووظيفة هذه الحجج والبراهين هي المرتكزات التي يستند إليها الكاتب لتدعيم أطروحته وقد تكون هذه الأدلة سياسية وتاريخية أو اقتصادية أو اجتماعية حسب أطروحة الخطاب التي يتضمنها. تأسيسا لما سبق فقد أبرز التحليل للخطاب الصحفي للكتاب الإعلاميين أن ثمة قضايا محلية من ناحية الطرح من زاوية اجتماعية وبناء على ذلك تم تحديد واختيار القضايا الأكثر اهتماما وكثافة على مستوى خطاب الكُتاب في الصحيفة ومن بين القضايا الاجتماعية التي برزت في التحليل هي كالأتي:

تحديد وحدات وفئات التحليل

وحدات التحليل هي عبارة عن الشئ الذي يمكن حصرة ،وهي جزء من المضمون الذي يمكن وصفه في فئة محدده. وقد اعتمد الباحث على وحدة النوع الفني وذلك بتقسيم العينة الخاصة بالتحليليل الى استمارة خصصت لتحديد وحدات التحليل والتي تم عرضها على مجموعة من اساتذة الاعلام بهدف تقيمها والتحقق منها[1]. وقد وجد الباحث ان فئة الموضوع او الفكرة هي الملائمة لتحقيق هذا الهدف ، كونها افضل وحدات التحليل المستخدمة حيث يتم الحصول على الافكار من العبارات المختلفة في المضمون. وكذلك لما لهذا المفهوم من سعة وامكان استيعابة للاهداف والمعايير والدوافع والاحكام والاتجاهات والاستعدادات والاهتمامات.ووقد استخدم اسلوب الحصر الشامل لمادة التحليل (وهو جمع البيانات من جميع المفردات التي تدخل في البحث).وتمتاز هذه الطريقة بأنها تعطي بيانات كاملة عن الظاهرة موضوع الدراسة فضلا عن دقة النتائج المستحصل عليها.ونظرا لطبيعة الدراسة التي نحن بصدد القيام بها والتي تبدأ بتوصيف الظاهرة المنشودة والقيام برصد مختلف جوانبها ومدخلاتها الأمر الذي يتيح بلورة صورة شاملة عن مدى اتساق واختلاف الخطاب الصحافي، ثم القيام برصد بتحليل وتفسير ومناقشة الخطاب الصحفي للوصول إلى الإجابة عن مجمل التساؤلات المطروحة التي يسعى الباحث إلى تحقيقها ارتأى أن يعتمد على منهج علمي طبقا لطبيعة البحث، حيث تم الاعتماد على

(١) قام بتحكيم استمارة التحليل كل من الاساتذة

أ.د سعد سلمان عبدالله المشهداني / قسم الاعلام /كلية الاداب /جامعة تكريت

ا.د وسام فاضل راضي /كلية الاعلام /جامعة بغداد

ا.م.د حمدان خضر السالم /كلية الاعلام/ جامعة بغداد

المنهج المسح الذي يندرج في إطار البحوث الكشفية والتحليلية . ويعرف: «منهج المسح من المناهج الرئيسة...الذي يعتمد عليه اعتماد كبير في البحوث الكشفية والوصفية والتحليلية».

تحليل الخطاب الصحفي الخاص بالقضايا الاجتماعية في صحيفة El Watan.

القضايا الاجتماعية

قضية الاحتجاجات الاجتماعية: قدم منتجو خطاب صحيفة El Watanالصادرة باللغة الفرنسية خمسة أطروحات مركزية مثلت محاور شغلت خطاب الكُتاب الإعلاميين وهي كالأتي:

أطروحة ضعف قنوات الحوار الرسمية

قدم منتج الخطاب الكاتب الإعلامي Omar Berbiche في هذا الصدد هذه الأطروحة مشفوعة بحجة تختص بعرض مجحف يضع أكثر من عقبة أمام الجماهير في سبيل تحقيق الحاجات الاجتماعية بالدرجة الأولى. ويعبد الطريق لعملية البناء المنشودة الأمر الذي يفرمل الجماهير في تطلعاتهم وحصرهم في مساحة ضئيلة غير قابلة للحوار والمناقشة. إن ما يعزز هذا الطرح كشاهد هو الحجة التي تقول: «تتمثل في هزال قنوات النقاش والحوار الرسمية في تقديم إمكانية لتقوية الهياكل...» أما الحجة الثانية: «فإنها تتمثل في قول بعض المواطنين فكل محاولات الحوار ضعيفة الأمر الذي جعل ردود أفعال هيئات التنسيق للبطالين في طرح اقتراح أن النقاش والحوار يكون مع السلطة الفعلية لا مع اللوبيات الجديدة للبزنسة». معنى هذا أن الفحوى الذي يصدر عن الخطاب يتمثل في كون موضوع الاحتجاجات اصطدم بضعف في الاتصال المؤسساتي، وغياب استرتيجية وبصيرة علمية في التعامل مع مثل هذه القضايا المستعجلة. وهذا ما يجعل هذا الموضوع غير محكم بمنظورات ورؤى استشرافية حيال مسار التنمية بشكل خاص وان كان مسار التنمية فيها بشكل محتشم بالمقارنة مع حالة الاحتقان التي تعيشها الجماهير نتيجة لعدم تحقيق الحد الأدنى من الحاجات الاجتماعية وعلى رأسها الشغل. وقد أكد منتج الخطاب بالإفصاح عن دور أحد القوى الفاعلة ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين حيث يشير في السياق ذاته» لم يتحرك بعد حتى رئيسه لم يقم بأي محاولة عدى شيوخ الزوايا الذين تحملوا على عاتقهم هذه المهمة حيال هذه القضية». ويبرز الخطاب في هذا السياق: أن هذه الأبعاد والرهانات لا تؤدي ببناء صورة لامعة للدولة في ظل استخدام الحكومة للمقاييس البدائية. وهو الدور الذي يبرزه منتج الخطاب للسلطة السياسية في الجزائر.

وبناء عليه يمكن القول أن الخطاب كشف عن الصورة السلبية للسلطة السياسية متمثلا في أشكال الاتصال الكلاسيكية التي أصبحت غير مجدية في ظل التطورات الراهنة.

أطروحة الإستراتيجية الهزيلة في معالجة الضغوط الاجتماعية

قدم الكاتب الإعلامي وفي السياق ذاته Djaffar Tamani ثلاثة حجج مدعمة حيث استند في تدعيم هذا الأخير إلى: «تتمثل في مؤشرات القياس التي تم التصريح بها للإجابة على شكل البطالة في الجنوب لا ترتقي إلى مستوى السلم الاجتماعي من طرف الحكومة» . أما الحجة الثانية فتتمثل في: «في التصلب البيروقراطي، واللامبالاة في فلسفة الإدارة تمخض عنها مخرجات مترهلة أدت

إلى استجابة غير مرغوبة». أما الحجة الثالثة: «هناك محاولة من السلطات في إعطاء صيغة لتلميع الصورة وذلك بتسخيرها برنامج للتنمية من خلال ضخ أغلفة مالية تقدر بمليارات السنتيم».

ويمكن إعطاء أمثلة أخرى في السياق نفسه مثل:» تصريح وزير المالية والدعوة لبناء عدد كبير من المستشفيات المغزى منه هو امتصاص حالة الاحتقان التي يعيشها المواطنين من الضغط الاجتماعي.». بناء على ذلك يفصح منتج الخطاب من خلال ما تقدم عن وجود أفكار غير مجدية في التعامل مع مثل هذه الموضوعات بدليل تحذيره مع التعاطي السلبي مع هذه القضية. وهو ما يعني انخراط قطاع كبير من المسؤلون في رهانات التسوية عن طريق الخطابات المرسلة والمستهلكة بديلا عن التسوية الإجرائية حيال أزمة الشغل والسكن.. ومسار التنمية والإصلاحات على وجه الخصوص. كأنما أراد الخطاب أن يقول أنه ينبغي على السلطة السياسية إعادة النظر في مخرجات إستراتيجيتها الاتصالية. وفي نفس الوقت أن الضغوط الاجتماعية في ظل هذا المناخ قد تؤثر على استمرارية قطاعات الدولة ومن ثم قد تكبح المؤسسات وتهدد الأمن القومي عموما.

والواقع أن طرح هذه الأطروحة جاء في ظل فشل كل الخيارات، وترهل في تنفيذ وتحقيق تطلعات الجماهير. كل ذلك أسهم في إيجاد مراجعة نقدية لدى قطاع واسع من النخب الفكرية في معالجة مثل هذه الموضوعات.

واستناد إلى فحوى الخطاب فإنه يكشف عن الدور السلبي عن من اشرف على هذه الاستراتيجيات ، في الإطار نفسه أن منتج الخطاب يفصح عن خطاب ينتصر للجماهير ويحاول أن يعمل جهده دفاعا عن هذه القضية التي تعد محور اهتمام والحاجات الأولية للجماهير.

أطروحة عجز في إدارة أزمة احتجاجات ولاية غرداية.

يقدم منتج الخطاب Djaffar Tamani حججاً يستند فيها في دعمه لهذا الطرح: «تتمثل في عدم جدوى المنطق المنتهج من طرف السلطات العمومية» أما الحجة الثانية: «تتمثل في العواقب الخطيرة بين المجابهات بين الاباضين والمالكين تم تسجيلها من خلال عملية الاحتكاك». أما الحجة الثالثة: «تمثلت في أسباب بسيطة راجعة إلى مناوشات انتهت بالعصيان وتخريب الممتلكات والتكفل بذلك على المدى الطويل». يقدم خطاب الكاتب الإعلامي هذه الأطروحة ضمن الإطار الاجتماعي المناهض لدور المنطق المنتهج من طرف السلطات العمومية في طريقة المعالجة ورؤيتها الضيقة في التجاوزات مع حاجات الجماهير حيال هذه الأزمة التي كانت جذورها تلبية الحاجات الاجتماعية لا أكثر، حيث يفصح منتج الخطاب عن رؤية موضوعية تنتقد سياسة السلطات العمومية، ومن ثم عرقلة عملية الأداء الفعلي لتشخيص الظاهرة، مما يحول دون ظهور مشاريع حقيقية عموما تنهض بأعباء المجتمع الجزائري.

وهذا ما أكده منتج الخطاب:» كل التدهورات والاختراقات والتجاوزات لا بد أن تكون لها تفاسير على المستوى الاجتماعي». ويضيف في السياق ذاته:» أنها المناطق المنسية من طرف الدولة هي بالضرورة تكون معرضة لمثل هذا مما يوحي مسؤولية الدولة في إخفاقها في مهامها التنموية، هذه الأساليب تعد أخر وسيلة أو أسلوب لنظام سياسي تجاوزه التاريخ بالأحداث».

وبناء على سبق يفصح منتج الخطاب عن مؤشر ذو طابع سلبي يغلف على مخرجات السلطات العمومية، وفي نفس الوقت يشخص هذه الطريقة المستخدمة في معالجة مثل هذه القضايا التي أصبحت غير قادرة على تزويدنا بحلول صحيحة وقوية ترتقي إلى مستوى التحدي ومقنعاً لمستوى المجابهات الدائرة للخروج من هذه الحالة التي وقعت تحت طائلة التسميم السياسي.

وتأسيساً على ما فات كشف الكاتب الإعلامي أن دور السلطات العمومية الذي اتسم بالضبابية مما أدى إلى تسميم الأجواء السياسية وعدم القدرة على بناء أي مشروع جاد يطرح رؤية تنبؤية لبناء مشروع سياسي فعال .

أطروحة رؤية قصيرة المدى لإستراتيجية التنمية المحلية:

بشأن هذه الأطروحة فقد سرد منج الخطاب الكاتب الإعلامي Omar Berbiche عدداً من الحجج التي تدعم هذه الأطروحة، حيث تمثلت الحجة الأولى:» تتمثل في الجو الاجتماعي المتزايد والتدهور والاضطراب في المدن والقرى على وتيرة الاحتجاجات حول الانشغالات المختلفة... تسيطر على أحداث الحياة المهنية». أما الحجة الثانية:» تتمثل من خلال اجتماع الوزير الأول مع الولاة حول تشخيص داء البيروقراطية التي تنخر العلاقات بين المواطن والإدارة». أما الحجة الثالثة: «لم يكن إشراك القوى الاجتماعية والسياسية عبر الحكومة الجمعوية للمنتخبين في الحين، حيث أن السلطات العمومية تأخذ مسائل التنمية الوطنية بأحكام مسبقة وبخلفيات شعبوية وديماغوجية». أما الحجة الرابعة: «يتمثل في النموذج المعروف منذ الاستقلال فيما يخص النمو الاقتصادي والاجتماعي على المفهوم المخطئ من خلال الحملات والعماليات الوقتية والظرفية...». أما الحجة الخامسة: «حول النتائج غير المقنعة عملت على فقدان الثقة بين المواطنين والحكام».

يمكن أن نستنتج من خلال ما تقدم أن منتج الخطاب ركز في فحوى خطابه على الواقع الاجتماعي المعاش الذي يمر بمرحلة صعبة نتيجة العديد من الانشغالات التي تعكس اهتمامه بالدرجة الأولى وعلى رأسها هاجس البطالة، إضافة إلى التصلب البيروقراطي الذي كبح هو الأخر وتيرة التنمية من خلال غياب الاتصال السياسي والاجتماعي الذي أثرى هو الأخر على الحياة المهنية واليومية للمواطن.

ويرى الباحث حسب رؤيته أن حل هذه الأزمة يكمن في إشراك القوى الاجتماعية والسياسية عبر الحركة الجمعوية للمنتخبين، وإيجاد آليات مدروسة نستطيع ان نقوم بتوظيفها في المستوى المطلوب، وأيضا إيجاد مرجعية ثابتة ننطلق منها أينما اقتضت الضرورة في الوقت الذي نواجه فيه تحديات ومخاطر في ظل موجة العولمة وما تحمله من مفردات جديدة. ويعزى الأمر كذلك لمبدأ الفعل الديمقراطي فهو الذي يتيح الفرصة للغة خطاب جديد متحرر من الخلفيات الشعوبية والديماغوجية يحمل في حيثياته اجتهادات ناضجة تعبر فحوى خطاب الجماهير وتلبي تطلعاته الاجتماعية والاقتصادية ومنها يمكن أن نتكلم عن تأسيس خطاب بعيد عن الشعارات والنغمات الكلاسيكية. ويعتقد الباحث فيما عدى ذلك تبقى جميع ادوار السلطات العمومية هامشية وباتت لا تخرج عن عباءة الشعارات العاطفية والجماليات البلاغية.

ويضيف منتج الخطاب في الشأن ذاته:» فإستراتيجية التنمية يجب أن تكون جادة ومشبعة

بحيوية حيال القوى الاجتماعية والسياسية والمنظمات الاجتماعية، علما أن المواطن هو الذي يقدم الصورة الحقيقية للمجتمع إزاء التنمية سواء على مستوى البلديات أو الولايات ، في حين السلطات دائما تجتر أسئلة التنمية الوطنية بأطروحات سطحية وديماغوجية». الشيء الذي يفسر من فحوى الخطاب طبيعة اتجاهه الحامل للدور السلبي للسلطات العمومية التي مازالت تعول على النموذج المعروف منذ الاستقلال فيما يخص النمو الاجتماعي و الاقتصادي المبني على المفهوم المخطئ من خلال العماليات الوقتية والظرفية كما أشار الكاتب الإعلامي سابقا. ونستنتج مما سبق يعد الغياب التام لاسترتيجية اتصالية تأخذ بنظر الاعتبار الأسباب والعلل السوسيولوجية التي تعدم الأحكام السياسية بصفتها أحكام قيمية في معالجة وتشخيص وتحليل وتفسير ومناقشة مثل هذه المواضيع.

الأمر الذي يتقاطع مع توصل له الكاتب الإعلامي Omar berbiche: «أن هذه الإستراتيجية يتخللها غياب البصيرة السياسية... فالجزائر معروفة وفقاً لكل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال فهي تعتقد أن لها مقياس أو نموذج اقتصادي واجتماعي محكم ودقيق إزاء التنمية بشكل خاص. فالخطاب ينتصر إلى الشعب الجزائري ويدافع عنه بشكل مستميت عن القضايا المستعجلة، وأيضا الكاتب الإعلامي ملم بالحيثيات وعن دراية بالموضوع نتيجة لطبيعة المفردات المستخدمة من خلال فحوى خطابه عمادها التجربة والحنكة في الممارسة الصحفية .

أطروحة حق الإضراب والحق الدستوري

جاءت هذه الأطروحة في إطار سياسة السلطات السياسية وتعاطيها مع الضغوط الاجتماعية، ويتموضع مثل هذا في صياغة خطاب الكاتب الإعلامي Omar berbicheالذي استند إلى مجموعة من الحجج هي الحجة الأولى: «المواطن فريسة لواقع نتيجة الانزلاقات والنزاعات في ميدان الشغل نظراً لقوانين العمل». أما الحجة الثانية: «فهي تجاوز الحدود القانونية للحق في الإضراب يفصل المواطنين عن النقابات». أما الحجة الثالثة: «تظاهر الدولة بالكرم المفرط في ما تعلق برفع الأجور يؤدي حتما إلى تبرير أنواع المطالب الاجتماعية المهنية».

يفصح منتج الخطاب عن رغبة من لدن السلطة السياسية في عدم الاكتراث بقضية الضغوط الاجتماعية ويتجلى ذلك من خلال المشاريع الترقيعية ومعتقدة إياه أنه مخرج للأزمة ومحاولتها التحرك بعيداً عن مفردات الطرح الجدي والرؤى الواعية التي تهدف إلى تشخيص هذه الانشغالات. ومن مجمل ما تقدم نلاحظ أن الكاتب الإعلامي يعمد إلى الكشف عن سياسة الدولة المنتهجة الأمر الذي يفسر أنها فقدت – بالمرة– كل القدرات المتجددة للنهوض بسياسة فعلية نتيجة لغياب المنطق العلمي في تفسير الظاهرة، والابتعاد عن منطق تجديد دوران النخبة في كل الأحوال.

ويشير الكاتب الإعلامي في هذا الصدد: فالنتيجة غير مرضية من خلال اللقاءات فهي اجتماعات ماراطونية، ومجهودات طائلة دون جدوى فتظاهر الدولة بالكرم المفرط فيما يتعلق برفع الأجور والامتيازات يؤدي بالضرورة إلى تمديد كل أنواع المطالب الاجتماعية؛ الأمر الذي جعل الجزائر تحتل صدارة الأرقام القياسية فيما يخص النزاعات الطويلة في إطار المنظومة الاجتماعية كما تطرق لها الكاتب. ويعتقد

الباحث أن الأمر مفاده رؤية السلطات القاصرة في تشخيص الوضعية ضنا منها أن الامتيازات ورفع الأجور هي الحل لكن الأمر يتعدى ذلك بوصفها مسكنات تخفف الأوجاع لا غير، وفاقدة لآليات التشخيص.

نستنتج مما سبق أن منتج الخطاب كشف عن الصورة السلبية التي طبعت مخرجات السلطة السياسية فيما أصابها من عجز وإفلاس، وعدم وجود توافقا أساسا يوحد الموقف والإستراتيجية. في ما دعا إليه الكاتب الإعلامي الذي شدد من خلال فحوى الخطاب ضرورة إعادة النظر في إستراتيجية التنمية عمادها الوعي والمسؤولية تأخذ بنظر الاعتبار الأهمية القصوى، بصفتها مسارات مفصلية في كيان الدولة يضمن القدرات المختلفة في الاستمرارية.

أطروحة خطف الأطفال واغتيـــالهم

تناول الكاتب الإعلامي في هذه الأطروحة من خلال ما قدمه ، حيث قدم حججاً تبرر هذا الطرح تمثلت الحجة الأولى: «في التحرك الشعبي على مستوى مدينة علي منجلي بقسنطينة للبحث عن الطفلين هارون وإبراهيم». أما الحجة الثانية: «تتمثل في غياب الدولة أدى إلى تفشي هذه الظاهرة الدراماتيكية في مواجهة المجرمين». فقد انطلق منتج الخطاب من اهتمامه بهذه الواقعة على المستوى المجتمعي ومعناه الجماهير من تفشي هذه الظاهرة التي أصبحت كابوساً أدخل الجماهير في جدل ونقاش. مما يؤشر أن الخطاب لم يصرف النظر عن هذه القضية ولا عن حق الإنسان في الحياة، وقد قدم منتج الخطاب رؤيته التي تنبذ هذا الاتجاه المغرق في العدائية من طرف هؤلاء المجرمين لأنه ببساطة يصدر عن ذهنية حاقدة لا تمس بمبدأ الآدمية لهذه الثلة من المجرمين التي وجدت المناخ قابل التحرك فيه.

الواقع أن طرح الخطاب الصحفي في هذا السياق إنما ينطلق من مدى الرؤية الضيقة التي وصلت إليها الهيئات المخولة لهذا الأمر في محاربة هذه الظاهرة، واستئصالها من جذورها لكونها تفتقر للآليات القهرية وتدعم الحقوق غير منقوصة. ويتضح من خلال ذلك أن الخطاب كشف عن الدور السلبي لإستراتيجية السلطات العمومية مما دفع بهاته الثلة من المجرمين إلى إمعانها بالتنكيل بالأطفال، وفي نفس الصدد يقول الكاتب: «أن الخطر مفاده عدم قدرة الدولة في مواجهة هذه الظاهرة نتيجة للآليات الكلاسيكية التي تعتمدها ضمن وجهة نظر منتج الخطاب غير مجدية في القضاء على هذه الظاهرة التي تهدد الإطار المجتمعي وتماسكه .

أطروحة ضعف استقلالية العدالـــة

تناول الكاتب الإعلامي Tayeb Belghiche هذه الأطروحة من زاوية الإطار الاجتماعي الاقتصادي في التعليق المعنون Justise A Deux Vitesse ، حيث استند إلى حججاً تبرر هذا الطرح تمثلت الحجة الأولى: «منذ الاستقلال والنظام لم يتحرك فيما يخص العدالة إذ تخضع لأوامر المسئولين...». أما الحجة الثانية: «بالرغم أن لديها رجال ونساء يمتاز بالحسية العلمية والكفاءة ولكن لسوء الحظ يتعرضوا للتضييق من طرف السلطة وخاصة فيما تعلق بملف سون طراك».

فقد أشار الخطاب الصحفي في معالجته لهذه الأطروحة بأن تدخل المسؤولين في المؤسسة

القضائية موضحا في الإطار نفسه بالرغم من كفاءتها، إلا أنها تتعرض إلى نوع من التضييق وربطها بتبعية السلطات؛ وهو ما يؤدي إلى إفراغها من محتواها والاستحواذ على حريتها واستقلاليتها. وهي مخالفة تماما لبناء دولة مؤسسات عمادها المؤسسة التشريعية، التي تعد أحد المؤسسات المفصلية وتأتي هذه الأفكار مناقضة لخطاب وتصريحات السلطة حول الديمقراطية، ومن يتابع ذلك يلمس النقيض على الصعيد العملي، وترمي السلطة من وراء ذالك إلى المراوغة.

الواقع أن طرح الخطاب الصحفي في هذا السياق إنما ينطلق من مدى الضعف الذي وصلت اليه العدالة من خلال غياب الاستقلالية التامة ويقول منتج الخطاب في هذا الصدد «فقد لاحظنا هذه العدالة تطلب دوما الحقيقة في ملف سونطراك وقد رأيناها في ملف الخليفة وملفات أخرى ...». ويضيف في الشأن ذاته :» الذي أتى بشكيب خليل كان بدواعي مهمة محددة المغزى منها هي سرقة أموال الشعب الجزائري».

ويتضح من خلال ذلك أن الخطاب كشف عن الدور السلبي للسلطة السياسية من خلال التدخلات التي تشل حركة العدالة ونشاطها والتي أصبحت مجرد آلة تدور لكنها لا تتحرك ويسمع الكل ضجيجها لكن لا أحد يرى دورها في الملفات الكبرى نتيجة للعراقيل والتدخلات على وجه الخصوص.

قضيـــة ضعـــف النظام التربوي الوطني

قدم منتجو الخطاب في هذا الإطار خمسة أطروحات مركزية مثلت قوام محاور شغلت خطابهم وهي كالأتي:

٢-١- أطروحة الباكالوريا التي تخفي الكارثة

تناول منتج الخطاب الكاتب الإعلامي Djaffar Tamani في تعليقه في صحيفة El Watan مجموعة من الحجج استند إليها لتدعيم طرحه، وليؤكد صحتها حيث شغلت الأولى: «تتمثل في تدابير ميكانيكية لتجاوز عواقب الاضطرابات نتيجة للإصلاحات المتأخرة لمدرسة منكوبة». أما الحجة الثانية: «حتى يمكن عزل مشكلة البرامج غير منتهية نظرا للاضطرابات الدورية والمتطاولة تم ابتكار منذ خمسة سنوات مفهوم «عتبة الدروس» الذي تم تحديده من طرف وزارة التربية». أما الحجة الثالثة: «انخفاض غير منقطع للمستوى في المنظومة التربوية لا يشغل السلطة السياسية...». ويكشف منتج الخطاب من خلال التحليل السابق عن إدراك الجماهير لمخرجات النظام التربوي و أيضا لامس اللعبة السياسية التي تطبخ من حين لأخر في سياق الإصلاحات من أجل الإصلاحات أو شكل من أشكال «الإصلاح داخل الإصلاح Reforme dans la reforme» فالجماهير تتحرك بسرعة في هذا الإطار، شأنها في ذلك شأن» الإصلاحات الأخرى» لكن تحرك أصحاب المسؤوليات على رأس النظام التربوي مترهل؛ الأمر الذي أكده منتج الخطاب في فحوى خطابه عن الوتيرة الهزيلة لإستراتيجية الإصلاح داخل المنظومة التربوية. ويقول في هذا الصدد: «إن إصلاحات قطاع التربية تم البحث فيها منذ سنوات طويلة... من أجل إصلاحات جذرية قادرة على التكيف مع المتغيرات ونمط التحديات ثمار مخرجات قوية، لكنها إصلاحات من اجل الإصلاحات فقط لا غير. يعتقد الباحث أنها «غير

قادرة على طرح أفكار قوية ناضجة مستوحاة من الحفر في سوسيولوجية الحقيقة المجتمعية الجزائرية».

وفي هذا الصدد يدعو منتج الخطاب إلى حتمية رعاية المؤشر السياسي، بحيث يستوجب الأمر اجتياز اختبار جوان بدون اضطرابات بعد سنة متدهورة، لان التعديلات المنتظرة شكل من أشكال الإصلاح داخل الإصلاح كما اشرنا أنفا، لكن لا شيء يتغير فقطاع التربية الوطنية كسائر القطاعات الأخرى لم يتحرك ولم يتغير فضعف مستوى النظام التربوي ليست هي الحقيقة بل في مقياس السلطة السياسية لان التحولات الحاسمة في الأنظمة السياسية مرتبطة مباشرة بنمو الطبقة الوسطى المكونة في مدرسة متفوقة وفقا لنظرة منتج الخطاب.

وتأسيساً على ما سبق يتضح من فحوى الخطاب المقدم المناهض للسياسة والطريقة المنتهجة حيال مسار الإصلاح في صلب المنظومة التربوية، وهو الدور السلبي الذي رسمه منتج الخطاب عن طبيعة اتجاه خطابه، فهو خطاب نقدي بامتياز ينتصر للجماهير التي تسعى جاهدة أن تنهض بنظام تربوي جزائري قادر على التكيف مع المتغيرات ونمط التحديات المرحلة الراهنة في الساحة العربية والإقليمية والدولية والذي يتطلب أفكارا وأطروحات عميقة ذات وعي تأخذ بالحسبان المطالب الرئيسية بعيداً عن الخطابات والاستراتيجيات التقليدية التي تجاوزها التاريخ على وجه الخصوص.

٢-٢- أطروحة عجز في إدارة شؤون المنظومة التربوية

قد قام منتج الخطاب Omar berbiche بإظهار الوجه الحقيقي للخطاب الرسمي وما سبقه كما أشار إليه منتج الخطاب Djaffar Tamani في السياق نفسه الذي تبين من خلال التحليل عن فحوى النتائج على مستوى سياسة الإصلاح في إطار المنظومة التربوية. وقد استند منتج الخطاب إلى مجموعة من الحجج في تدعيم طرحه هذا فكانت الحجة الأولى: «من خلال تعدد أنواع العنف في الملاعب والمساجد والمستشفيات والنوادي والمدارس لم يبق إلا داخل قاعات الامتحانات» أما الحجة الثانية فهي: «غش المرشحين بالهواتف النقالة في جو من العنف العارم بذلك مست الأزمة ما هو مقدس». أما الحجة الثالثة: «تتمثل في الصورة المشئومة للتربية الوطنية من خلال أدلجة البرامج».

ويبين منتج الخطاب Omar berbiche من خلال ذلك أن الخطاب الرسمي أصبح عند مسئولي المنظومة التربوية نوعاً من الاستخفاف بكل المطالب الصادرة سواء على مستوى المساجد أو الملاعب أو المؤسسات التربوية حيث وصل بها الأمر أن لا تستثني أحد. ويقدم الخطاب لتأكيد على ذلك والتدليل عليه قائلا:» حسب بعض الملاحظين كانت الأفعال العنيفة مفتعلة بالترصد إذ لا يمكن وقوع نفس مشاهد الضعف بنفس الأسلوب التنفيذي في مؤسسات متعددة وعلى مستوى ولايات مختلفة».

عطفا على ما سبق يبين الخطاب في فحواه الدور السلبي لمسئولي شؤون المنظومة التربوية تجاه المدرسة الجزائرية. ويدعو في السياق ذاته: «لا بد أن تكون مدرسة مبنية على المبادئ لتكوين مواطن المستقبل فهناك قوانين وقواعد لا بد من تطبيقها دون هوادة ولا مساومة بتحديد المسؤوليات فيما حصل. فالخطأ من طرف المربيين هو انتقاء مواضيع خارجة عن البرنامج، أو عكس ذلك إذ لم يكن

الخطأ خطأً بيداغوجيا وان كان من صميم المرشحين لا بد من أخذ الإجراءات التأديبية ضد المرتكبين.

يتجلى من التحليل السابق إن أزمة فشل النظام التربوي، ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم إشراك أهل الاختصاص في بلورة خارطة تربوية تأخذ بنظر الاعتبار الثقافة القيمية للمجتمع، وتطرح رؤى استشرافية للنهوض بمدرسة قوية عمادها العلم والمعرفة تأسس لنخبة فكرية أساس ديمومة واستمرارية وتيرة البلاد التنموية في كل الأحوال.

أطروحة انعزال التلميذ والضبابية منذ سنوات طويلة

في السياق الذي أشرنا إليه سابقا يقدم الكاتب الإعلامي Djaffar Tamani هذه الأطروحة ويعزى الأمر إلى ذلك حسب ما يعتقد الباحث إلى عدم وجود مرجعية تؤسس لطرح موضوعي على مستوى خارطة المنظومة التربوية، وحالة التيه نتيجة لافتقارها مرتكزات علمية وبصيرة واعية لدور المدرسة الجزائرية في الارتقاء إلى المسعى المنشود. في ظل هذا الإطار تأتي هذه الأطروحة من واقع تشخيص هذه الحالة المرضية حيث استند الكاتب في تدعيمه لهذا الطرح على ثلاثة حجج تمثلت الأولى: «امتحانات البكالوريا هي اختبار لكل البلاد إذ أن آخر دورة للبكالوريا أخذت وجها منفرداً وجه الفضيحة الوطنية مما أدهش الرأي العام». أما الحجة الثانية فهي: «الظاهرة الغائبة طوال السنة تطفوا إلى السطح في شهر جوان شهر الامتحانات فيصبح التلميذ يحتل صدارة الأحداث». أما الحجة الثالثة: «فتتمثل في طبيعة وأعداد الاختبارات والضغوط المنجزة عنها نتيجة للحمولة البيداغوجية الثقيلة وأثارها على امتحانات نهاية السنة».

وتأسيساً على ذلك يرى منتج الخطاب أنه إذ كانت المأساة قد وصلت إلى المدرسة الجزائرية فإن المباركة من بعض المسئولين في سياق المنظومة التربوية بتخفيف ثقل المحافظ للتلاميذ! لا يجدي نفعاً، بل الأمر يتطلب التفاتة من طرف النخب الفكرية في تشخيص هذا الداء لإيجاد صحوة عقل بدل من الاستمرار في استنساخ الوهم. ويعتقد الباحث أن الأمر مفاده عدم وجود مساحة من الديمقراطية تتحرك على نطاقها القوى الفاعلة، ومحدودية المشاركة السياسية في صناعة القرار. وإن كانت بعض المشاركات السياسية ماهية إلا تمويه للرأي العام ووليدة إستراتيجية عقيمة لمخرجات سلطة سياسية هزيلة.

وعطفا على ما سبق يستنتج من فحوى الخطاب أنه أفصح عن خطاب نقدي للدور السلبي للخارطة المطبقة في عملية إصلاح المنظومة و غير واضحة المعالم وغير مفهومة بتاتاً. ودعا منتج الخطاب إلى أنه حان الوقت لوضع مصلحة التلميذ في مراكز الاهتمامات، ورفع كل العناصر غير البيداغوجية التي تبطل التكوين وتعديلات وبرامج منتظرة ذلك هو اختبار لرأي السلطة الوزارية «إصلاح حقيقي وفق المقاييس الدولية»، ويضيف في الشأن ذاته يدعو منتج الخطاب: إبعاد المدرسة عن أي إيديولوجية أو منحى سياسي يبدو حتمية حيوية، ومراجعة نظام المعامل للمواد عند الامتحانات مع تحذير الأساتذة من إتلاف بعض المواد المهمة على غرار الرياضيات خلف اللغة العربية. ويعتقد الباحث وفقاً لما تقدم حسب رؤيته، أن ضعف الحس بدور المؤسسة الحيوية «المدرسة الجزائرية» لدى القائمين عليها نتيجة لتشربهم بأفكار و أطروحات بعيدة عن تشخيص النظام المجتمعي وبنية تنظيمه، مما يجعل الاهتمام غير دقيق إن لم يكن مغفلا تماما.

أطروحـــة فشـل في النظام التربوي

قدم خطاب الكاتب الإعلاميDjaffar Tamani في نفس السياق السابق مبرزاً فحوى المساعي المتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية لم تخرج بأي نتائج ملموسة، فقد تناول منتج الخطاب أربعة حجج استند إليها في تدعيم طرحه وهي: «لا يمكن إخفاء فشل النظام التربوي الوطني من خلال مظاهرات المرشحين للبكالوريا الفاشلين عن مستوى عدة مدن،فالعصيان كان أخر اختبار بكالوريا ٢٠١٣». أما الحجة الثانية: «فهي تتمثل في سياق انخفاض صارخ للمستوى البداغوجي طوال السنة من خلال حادث الغش الجماعي فهو صورة لانحراف المنظومة التربوية». أما الحجة الثالثة: «فهي تتمثل في أشكال التسابق نحو الغش واللجوء إلى الشارع للاحتجاج فنسبة النجاح ٤٤٪ أقرب الى الصواب». أما الحجة الرابعة فهي: «تتمثل في تدني نتائج البكالوريا استدعى دخول قوات الأمن تأهبا لأعمال الشغب». وتأسيساً على ما سبق يوضح منتج الخطاب من خلال ما تقدم أن الاعتراف الرسمي والصريح بهزيمة إستراتيجية تسيير شؤون النظام التربوي، الأمر الذي أعطى نفسا جديداً ومحرراً لها من حالة شكل المحاولات الترقيعية والاحتواء. ويؤكد الكاتب الإعلامي على ذلك بإعطاء أمثلة تدل على عدم الحاجة في الوقت الراهن لهذه الإستراتيجية، التي أصبحت لا تستطيع تلبية أدنى حاجة ممكنة حيث كتب قائلاً: «لم توفق العقوبة في حل المشكلة والتي يمكن أن تنشأ مشاكل أخرى وصولا إلى الشبكات الاجتماعية». ويعتقد منتج الخطاب أن اجتياز هذه الفوضى يستدعي أن تتم مباشرة خطة حقيقية لإنقاذ المدرسة الجزائرية. ويضيف في السياق ذاته لا ننتظر نتائج جيدة وفريدة من نوعها في ظل سياق متدني خلق من مستوى بداغوجي ظل يترنح لسنوات طويلة في صلب المنظومة التربوية، بل أيضا الغش بالمجموعات في إطار امتحان البكالوريا فالصورة ضربت في العمق في النظام التربوي، فقد تم في الوقت الراهن الإعلان عن تخفيف وزن المحفظة! لعل اخطر مسألة هي وزن الإيديولوجية التي أبعدت المدرسة الجزائرية عن قواعد العلم والمعرفة. وبناء على ما تقدم يبين منتج الخطاب في فحوى خطابه طبيعة الدور السلبي لمؤسسي هذه الإستراتيجية التي تنادي بإصلاح المنظومة التربوية نظراً لفشلها، والتي كانت إستراتيجية الانحدار رائدة في تصوير المشهد الإصلاحي للنظام التربوي في الجزائر يصبغه الطابع المسرحي فريد من نوعه، يثير الأسى والإحباط لتطلعات وحاجات الاجتماعية للجماهير. ومن استقراء ما تقدم يبرز الخطاب انتقاد موضوعي شديد الحدة للسياسة المنتهجة في إطار تنمية المنظومة التربوية، وفي نفس الوقت يفصح أن فحوى الخطاب جاء بنبرة حادة وكان شديد اللهجة أيضا في توجيه اللائمة على القائمين في تسيير شؤون النظام التربوي نتيجة لتصلب الفكر الإيديولوجي غير قابل للتحرر من الأفكار العقيمة. ويرى الباحث من خلال رؤيته التحليلية، أنه يتوجب على القائمين على إدارة شؤون النظام التربوي التفكير جديا ببناء قاعدة متينة تعتمد على إستراتيجية محسوبة، تزودها بأفكار واعية تجعلها قادرة على الرصد والتحليل والتفسير والمناقشة على المدى البعيد في إطار الأسباب السوسيولوجية القادرة على التشخيص والحفر أكثر في الواقع المجتمعي الجزائري.

أطروحة ظاهرة الغش بالمدرسة الجزائرية

تناول منتج الخطاب الكاتب الإعلاميDjaffar Tamani في التعليق حججاً تمثلت الحجة **الأولى:** «ليست المعالجات الخاصة بالميزانية هي المثيرة للنقاش والتي تثير بالانسجام الحكومي، وإنما هو التعرف أمام حالات الغش في مراكز امتحان نهاية السنة». أما الحجة الثانية: «لن تدوم صرامة الإعلان عن النتائج إمام السلطات السياسية التي تنتهج في إطفاء الحرائق «التوتر الاجتماعي» طبيعة القرارات الواجب تطبيقها لإنقاذ مصداقية دورة البكالوريا الأخيرة». أما الحجة الثالثة: «تتمثل في مظاهرات المرشحين المعاقبين بسبب ارتكاب الغش دفعت إلى إلغاء العقوبات وذلك من خلال دراسة ملفات المعنيين لم يتم الاتفاق على كيفية معالجة الملفات».

يبين منتج الخطاب من خلال ما تقدم غياب خارطة اتصالية في إدارة الأزمات بالنظر إلى طبيعة الوضع والحالة التي تمر بها المدرسة الجزائرية. ففي الوقت الذي كان فيه على المسئولين الإعلان عن إجراءات صارمة ضد هذا الوباء الذي أصاب عمق المنظومة التربوية، ترى الحكومة بدأت في إجراءات روتينية خاصّة بالمعالجات التي تخدم الميزانية. وكأن هذه الإجراءات لها أمر الاستعجال مقارنة بإصلاح المنظومة التربوية. يتبين من خلال فحوى الخطاب أن أولويات الحكومة في نقاشها حول الميزانية هي محور الاهتمام الرئيس «لكي تضمن الانسجام الحكومي وفقا لاعتقادها»، في حين عنصر المصداقية لمخرجات المدرسة الجزائرية أصبح على المحك. يتضح من خلال التحليل السابق أن منتج الخطاب الكاتب الإعلامي Djaffar Tamani يرجع الاضطراب الذي وقعت فيه السلطات السياسية من تناقض في سبل المعالجة، لعدم وجود نية صادقة لتوحيد الآراء والأفكار، وغياب الأهداف المسطرة ضمن جدول أعمال سياسة الدولة حيال هذه الظاهرة، والتي لن تتحقق إلا بدراسة عميقة تكون في مستوى الخروج من هذا المأزق، عمادها المرتكزات العلمية والقواعد المحسوبة وفقاً للواقع المجتمعي عموما. الأمر الذي يفسر من فحوى الخطاب طبيعة اتجاهه الحامل للطابع السلبي لدور السلطات السياسية ومماطلتها، وخروجها عن الدور المنوط لها في حل هذه المعضلة الخطيرة «ظاهرة الغش» مخرجاتها إغراق البلاد بالإطارات الهزيلة، مما يؤدي لإجهاض النهوض بمستقبل يضمن استمرارية البلاد نحو الأفاق المستقبلية، إضافة إلى الحرمان من الحلحلة الحقيقية التي تنبئ بحلول جذرية. مغزى هذا الضعف يصب لمصلحة أطراف همها الوحيد الطابع البرغماتي على وجه الخصوص. عطفا على ما سبق دعا منتج الخطاب إلى مطالبة النقابات بتطبيق العقوبات على المرشحين المرتكبين للغش. وفي السياق نفسه يشير بخطاب تحذيري مفاده:» هناك مرونة من أجل شراء السلم الاجتماعي، وفي الوقت نفسه احتواء المطبات التي وقعت فيها الهيئة البيداغوجية». ويشير في هذا الصدد: «فمنطق الشغب داخل مراكز الامتحانات كان مواضيع الفلسفة الخارجة عن البرنامج وهو الناجم عن إنشاء العتبة المثبتة والمخصصة للامتحانات...» ونستنتج مما سبق أن الدعوة التي نادى بها الكاتب الإعلامي تفصح إلى عنصر التنسيق الجدي للنقابات لتكون في مستوى التحديات وقادرة على مواجهة هذه المعضلة التي ما فتئت تعمل على تخريب وقضم كل المجهودات التي بذلت من قبل. ويعتقد الباحث أنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار إشراك النخب الفكرية في إعطاء منظورات ترتقي إلى مستوى الخروج من هذه المشكلة .

أطروحة فضيحة الغش أخفقت النقاش الحقيقي:»بكالوريا في جهل تام».

تناول الكاتب الإعلامي Omar berbiche في نفس السياق السابق الذي تم التعرض إليه مع منتج الخطاب Djaffar Tamani حيث استند في ذلك إلى مجموعة من الحجج دعم بها طرحه مفاد الحجة الأولى: «الإعلان عن النتائج الكارثة المسجلة في مختلف امتحانات التعليم، خاصة البكالوريا في أدنى مستوى منذ الاستقلال». أما الحجة الثانية فهي: «فضيحة الغش التي أخفقت النقاش الحقيقي الذي من شأنه أن يثير مشاكل التأطير والمربين والهيئات وأولياء التلاميذ، وهو يتناقض مع الاعتمادات المالية المسخرة في نطاق التنمية للتربية لكسب نخبة قابلة أن تتحدى التناقض». فيما يخص الحجة الثالثة: «كل هذه التحركات التي رافقت فتح تحقيق حول الوضع» الغش» تمت بتعديل العقوبة إذ كان الأمر غطاء من دخان، واستجابة للهروب من إصلاح المنظومة التربوية». أما الحجة الرابعة: «فضلت السلطات العمومية في ذلك منهج... الهروب بالادعاء أن هناك وقاحة محلية على مستوى بعض الولايات التي استهلت عقوبة منح علاوة المردودية للمسئولين».

من مغزى ما قدمه الكاتب الإعلامي Omar berbiche يفصح عن فحوى خطابه عن عمق هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد مصير المدرسة الجزائرية، وفي نفس الوقت يكشف عن طبيعة الدور السلبي للسلطات العمومية من خلال سياسة الهروب إلى الأمام الشافعة دائما إلى ترهل التحركات التي ترافق فتح التحقيقات حول هذه الظاهرة، وتعميق الشعور بالإحباط لدى الجماهير في ظل عجز السلطات العمومية تحت الإطار المؤسسي المتمثل في التأطير. ويفصح الخطاب أن موقف السلطات العمومية مازال يعول ويتكل على هذه السياسة التي سبقا وان تم ذكرها آنفاً في إطار إصلاح المنظومة التربوية، حيث نراه يعتمد وينتظر الحل بطرق كلاسيكية، الشيء الذي يؤشر على مدى الهون وغياب البصيرة والحسية العلمية في اتخاذ قراراته إزاء هذه القضية المستعجلة. ويشير في هذا الإطار بخطاب تحذيري يؤكد منتج الخطاب: «إن مسعى تحويل المعلمين من خلال الحل الإداري من أجل رفع مستوى الولايات ذات التصنيف السيئ، يبرز عدم وجود أي قلق بالنسبة لهذه القضية من طرف المقررين». ويضيف كذلك في الشأن ذاته: «أن النتائج غير مرضية هذه السنة هي عيب وصمة عار وتراجيديا وطنية حقيقية التي تفرض وقفة جدية وفورية لتصحيح الأمر ويدعو الكاتب إلى تهيئة جلسات وطنية للقطاع من أجل إنقاذ ما أمكن إنقاذه بالمقارنة مع نتائج بعض الدول التي تدور نسبتها حول ٩٠ بالمائة « . ويمكن أن نستنتج في ما سبق أن الخطاب يفصح عن رؤية تنبذ سياسة السلطات العمومية في معالجتها لهذه الظاهرة، وأن الخطاب يكشف عن تعاطي سلبي مع الواقع ونزعة تشاؤم تغطي على محتوى كامن في الخطاب هو بمثابة المسكوت عنه، فهو خطاب نقدي ينتصر إلى الروح الوطنية عمادها البناء والتشييد والأفق المستقبلية للوطن لأن الأمر يتعلق بتشخيص قضية حلها يعد مرتكز أساسي في بناء المجتمعات في كل الأحوال.

الاستنتاجات

سعى هذا البحث بشكل رئيس في تحليل الخطاب الصحفي وتفسيره ومناقشته للكُتّاب الإعلاميين الجزائريين. من واقع تحليل وتفسير ومناقشة بعض مواد الرأي المتمثلة في التعليق الصحفي، في صحيفة El Watan من خلال أهم القضايا الاجتماعية في الجزائر، حيث شغلت هذه القضايا اهتماما ضمن إطار الصحافة الخاصة الصادرة باللغة الفرنسية. وفي سبيل تحقيق ذلك قام الباحثان برصد الخطاب الصحفي الجزائري وتحليله في تناوله للقضايا الوطنية وذلك خلال المدة الزمنية المحددة من بداية شهر مارس ٢٠١٣ إلى غاية نهاية شهر جويلية ٢٠١٣، وقد تم توظيف أداة تحليل الخطاب **بآلياته مسارات البرهنة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:**

أبرز الكُتّاب الإعلاميون في الصحيفة وعلى رأسهم الكاتب الإعلامي Omar Berbiche صورة ذات طابع سلبي كشف عن الصورة السلبية للسلطات العمومية لعدم قدرتها على بناء مشروع فعال. وحسب ما يعتقد الباحث أن منتجو الخطاب في تحليلهم للقضايا تطبعه قوة في الأفق الاجتماعي؛ الأمر الذي يوحي هنا إلى أن الإلمام يميزه الدقة في التشخيص لطبيعة الظاهرة المجتمعية. واصفا الحكومة التي ينظر إليها على أنها في حالة من الضعف وعدم القدرة نتيجة لغياب البصيرة العلمية و»الرؤية الهندسية وفقا لطرح المفكر مالك بني نبي رحمه الله»؛ الأمر الذي يفسر أن طبيعة السياق الاجتماعي ساعد منتج الخطاب في عملية التشخيص الأمر الذي يوحي بخطاب ينتصر إلى الجماهير التي هي في حاجة ماسة لإشباع حاجات الجماهير الاجتماعية من واقع الدفاع عن القضايا وفي نفس الوقت يوحي بقدر من التحليل أكثر من العاطفة.

تبين من نتائج تحليل فحوى الخطاب أن دور السلطة السياسية في عملية معالجة الموضوعات الاجتماعية غير قادرة على بلورة رؤية اتصالية ، لمنتجي الخطاب وهو تصور يتوافق والدراسات الحديثة حول وضع الأنظمة العربية. وتعد هذه مؤشرات رئيسة أفصح عنها الخطاب للمرتكزات الرئيسة في تصوره لهذه القوى، وهذا يعكس الاتجاه العام؛ الأمر الذي يفسر أن هناك تصور ورؤية واجتهاد واعي استطاع بفضله منتجو الخطاب أن يضخوا روح النقد، في إطار الاتصال السياسي والاجتماعي.

إن الكُتّاب الإعلاميين في تناولهم ومعالجتهم للقضايا الاجتماعية تمت بتبريرات حسب ما يعتقد الباحث قوية مشفوعة بعنصر الرصد والتحليل، حيث اتسم الخطاب لهذه الموضوعات وعلى رأسها الموضوعات الاجتماعية بكثافة في النشر نتيجة لقوة ومركزية هذه القضايا على الساحة الوطنية. فقد أشارت النتائج إلى أن منتجي الخطاب على اختلاف وجهات نظرهم في صحيفة El Watan لديهم أفكار قوية ومحددة ويتضح ذلك من خلال مسارات البرهنة التي يستند إليها، حيث يحرص الخطاب الإعلامي على التوظيف الموضوعي بعيداً عن التوظيف السياسي، وهذا ما دفعهم بتوظيف مفردات قوية. وقد برز هذا التوظيف في كثير من الأطروحات مثل خطورة ظاهرة الغش، والرؤية القصيرة المدى لإستراتيجية التنمية المحلية...لخ نتيجة لدراية هؤلاء الكُتّاب بالمعرفة الكافية، إذ أن الخطاب قدم طرحاً مجدياً يمكن أن يرتكز عليه الخطاب الإعلامي في إعطاء رؤية نفاذة للقضايا الاجتماعية؛ الأمر الذي يفسر أن فلسفة السياق السياسي والإعلامي متأثرة بالتأصيل التراكمي والمعرفي لهؤلاء الكُتّاب في تحليلهم وتفسيرهم لهذه القضايا وعلى رأسها القضايا الاجتماعية الراهنة من صلب الواقع المجتمعي.

قائمة المصادر والمراجع (Endnotes)

١. سعيد اسماعيل صيني :قواعد اساسية في البحث العلمي ،بيروت،مؤسسة الرسالة ،١٩٩٤ ص ١٣٩

2. سمير محمد حسين :بحوث الاعلام ،القاهرة،عالم الكتب،١٩٩٩ ص٦٩

٣. عبدالرحمن بدوي:مناهج البحث العلمي ، ط٣،الكويت ،وكالة المطبوعات،بلا،ص٥

4. د نزهت محمود نفل ،د محمد عبود مهدي : التغطية الصحفية لقضايا حقوق الانسان في العراق،بحث منشور في مجلة الباحث الاعلامي العدد١٤ ت١ ت٢ ك١ ٢٠١١ تصدر من كلية الاعلام جامعة بغداد ص ٢٨

٥. صالح بن بوزة، مناهج بحوث الإعلام، التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الخلافية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ١٩٩٦، ص٤٣.

٦. احمد بن مرسي، الأسس العلمية لبحوث الإعلام والاتصال، ، الورسم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٣، ط١، ص٩٥ .

٧. راسم محمد الجمال، خيرت معوض عياد، التسويق السياسي والإعلام، الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠٥، ط١، ص ١٤١-١٤٢ .

٨. محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي،أطر نظرية ونماذج تطبيقية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،٢٠٠٧، ط١، ص ٢٧.

٩. راسم محمد الجمال، خيرت معوض عياد، مرجع سابق، ص ١٤١ .

١٠. محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،٢٠٠٧، ط١، ص٢٢.

١١. محمد شومان، المرجع السابق، ص ٢٢.

١٢. المرجع السابق، ص ٢٨.

١٣. محمد شومان، صورة أمريكا في خطاب الإخوان المسلمين بمجلة الدعوة (١٩٧٦-١٩٨١)، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز بحوث الرأي العام بكلية الإعلام، جامعة القاهرة يناير/يونيه، ٢٠٠٤، المجلد الخامس، العدد الأول، ص٣٥٤.

١٤. آمال كمال طه، صورة العراق في التغطية الصحفية العربية والغربية في التسعينيات، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠١، ص٣٣.

١٥. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٠٣.

١٦. د سامي طايع :بحوث الاعلام ،دار النهضة العربية ،القاهرة،٢٠٠١،ص٢٤٥

١٧. د سامي طايع (مصدر سبق ذكره) ص ٢٤٥

١٨. هادي نعمان الهيتي:صحافة الاطفال في العراق ،نشأتها وتطورها،ط٢،وزارة الثقافة والاعلام ،بغداد،١٩٨٧ ص٨٠

١٩. د عبد الباسط محمد حسن: اصول البحث الاجتماعي ،ط ٩،القاهرة مكتبة وهبة ،١٩٨٥ ص٤٣٧

٢٠. د محمد ازهر سعيد السماك:الاصول في البحث العلمي،دار الكتب للطباعو والنشر، الموصل ،١٩٨٠ ص٥٧

٢١. محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١١٨.

22. Omar Berbiche, Pouvoir Interporel et Pouvoir Réel, Commentaire, Elwatan, Le 23/03/2013, N° 6822, p32.

23. Op.cit., p 32.

24. Omar Berbiche Op.cit. ., p 32. .

25. Djaffar Tamani, Stratégie De Pire, commentaire, Elwatan, Le 13/04/2013.N° 6841, P32 .

26. Op. Cit., P 32.

27. Op. Cit., P.32.

28. Djaffar Tamani, Archaïsmes, Commentaire, Elwatan, Le 09/05/2013, N° 6863, P 32.

29. Op.cit., P 32.

30. Djaffar Tamani, Archaïsmes, Op. Cit., P 32.

31. Op.cit., P 32.

32. Omar Berbiche, Une Vision a Courte Vue, Commentaire, Elwatan, Le 29/05/2013, N° 6906, p 32.
.33 Op.Cit.,P.32.
34. Op.Cit., P.32.
35. Omar Berbiche, Une Vision a Courte Vue Op.cit., P.32.
36. Omar Berbiche, Op .Cit., P 32.
37. Omar Berbiche, Accès De Fièvre, Commentaire, Elwatan, Le 08/05/2013, N° 6862, P 32.
38. Op.Cit., P 32.
39. Op.Cit., P 32.
40. Omar Berbiche, Crime Et Châtiment, Commentaire, El Watan, Le 14/03/2013, N° 6818, P 32.
41. Op.cit., P 32.
42. Tayeb Belghiche, Justice A Deux Vitesse, Commentaire, El Watan, Le 11/04/2013, N° 6840, P 32.
43. Tayeb Belghiche, Justice A Deux Vitesse, Op.cit., P32 .
44. Op.Cit. P 32.
45. Tayeb Belghiche, Justice A Deux Vitesse. Op.cit., P32.
46. Djaffar Tamani, Le Bac Qui Cache Le Sinistre, Commentaire, El Watan, Le 02/06/2013, N°6883, P 32.
47. Op.Cit., P 32.
48. Op.Cit. P 32.
49. Omar Berbiche ,Acte Isole Ou prémédité Op.cit. P.32.
50. Op.Cit. P.32.
51. Omar Berbiche ,Acte Isole Ou prémédité Op.cit. .P.32.
52. Djaffar Tamani, La Solitude De L'élève, Commentaire, ElWatan, Le 12/06/2013.N°, 6892 P 32.
53. Op.Cit., P 32.
54. Op.Cit., P 32.
55. Djaffar Tamani, La Sanction Attendant La Reforme, Commentaire, El Watan, Le 03/07/2013, N° 6910, P 32.
.65 Op.Cit., P 32.
57. Op.Cit., P 32.
58. Op.Cit., P 32.
59. Djaffar Tamani, La Sanction Attendant La Reforme, Op.cit.,. P 32.
60. Djaffar Tamani, Du Copiage Ou Cafouillages, Commentaire, El Watan, Le 08/07/2013, N°6914, P 32.
61. Op.Cit., P 32.
62. Op.Cit., P 32.
63. Djaffar Tamani, Du Copiage Ou Cafouillages. Op.Cit., P 32.
64. Op.Cit., P 32.
65. Omar Berbiche, Le Bac De Toutes Les Indifférences, Commentaire, El Watan, Le 20/07/2013, N° 6924, P 32.
66. Omar Berbiche, Le Bac De Toutes Les Indifférences, Op.cit., P 32.
67. Op.Cit., P 32.
68. Op.cit., P 32.
69. Omar Berbiche, Le Bac De Toutes Les Indifférences. Op.cit., P 32.
70. Omar Berbiche, Le Bac De Toutes Les Indifférences, Op.cit., P 32